

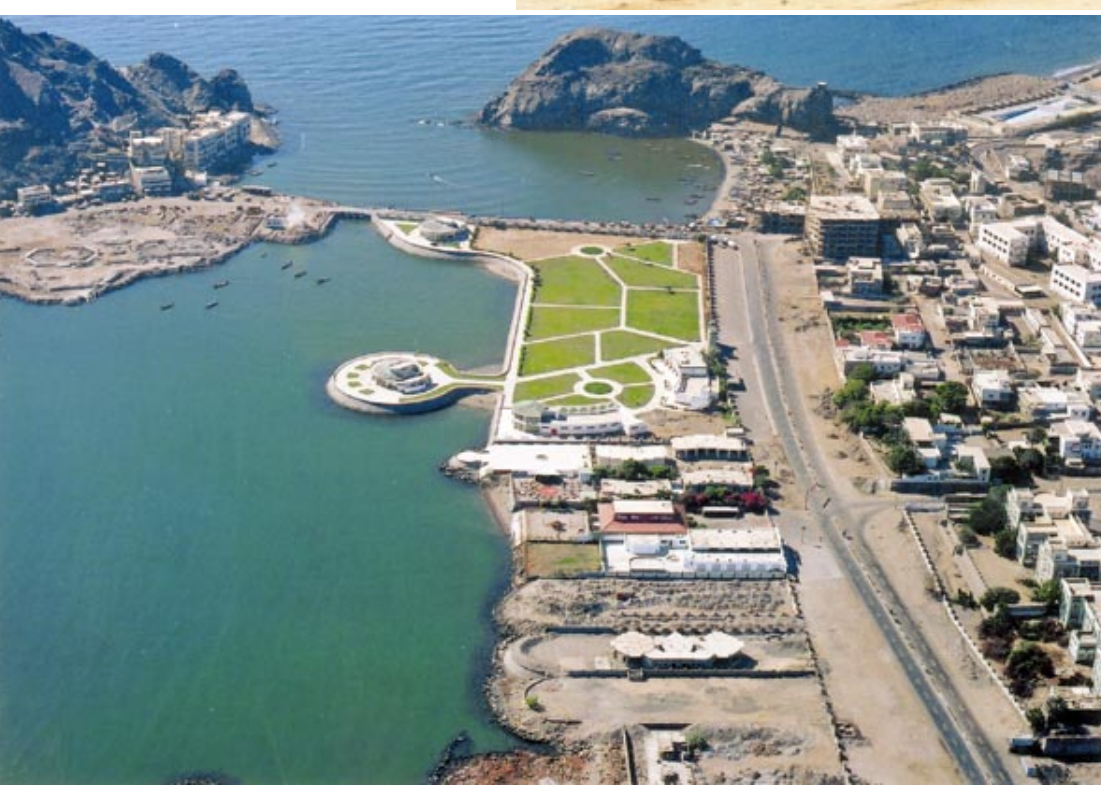


نذب الاستثمارات العالمية



الأجنبية، وحرية تحديد الأسعار والأرباح، وإعفاء العامير غير اليمينيين من ضرائب الدخل، وحرية اختيار مجال الاستثمار، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.

وتمنح المنطقة الحرة تسهيلات وحوافر إضافية أهمها تمديد فترة الإعفاء لمدة عشر سنوات إضافية للمشاريع التي تصدر 70٪ فأكثر من منتجاتها إلى الخارج على مدى خمسة عشر سنة، والمشاريع التي تشغل أكثر من مائة عامل، والمشاريع التي تستخدم أكثر من 70٪ من مخدات الإنتاج من الخامات المحلية. إضافة إلى موقع استثماري بإيجارات رمزية مع إعفاء المساحات المخصصة للطرق والمواقف والساحات الخضراء من الإيجارات، ومنحه أيضاً فترة سماح أو إعفاء أثناء مرحلة تنفيذ المشروع حسب نوعية المشروع. كما توفر المنطقة الحرة دراسات فرص لبعض المشاريع الصناعية التصديرية المرغوب إقامتها في المنطقة الحرة بعدن مثل الصناعات البتروكيمياوية والمنسوجات والملابس الجاهزة والإلكترونيات والحاسوب والكهربائيات والصناعات الدقيقة، وتشجع مثل هذه الصناعات وتعطيها الأولوية، إلى جانب تسهيل الحصول على الخدمات للمستثمرين وإزالة العوائق التي تقف أمامهم أولاً بأول، وتوفير احتياجات المشاريع من العمالة المدربة، ومساعدة



الجهود بين القطاعين العام والخاص وعلى هذا الأساس منحت الدولة القطاع الخاص العديد من الامتيازات والتسهيلات والضمانات من أجل الدخول في شراكة حقيقية للتنمية الاقتصادية الشاملة.

ويهدف المشروع إلى إقامة صناعات خفيفة وتحويلية بالإضافة إلى منطقة تخزين متنوعة بالاستفادة من المزايا التي يوفرها الموقع، وتم آلية التنفيذ عبر مرحلتين، المرحلة الأولى تنفيذ البنى التحتية، والمرحلة الثانية إقامة المشاريع الصناعية والتخزينية بالاستفادة من خدمات البنى التحتية.

ويتكون المشروع من ثلاثة قطاعات رئيسية هي قطاع التخزين بمساحة 141,35 هكتار، وقطاع الصناعات الخفيفة والتحويلية بمساحة 192,6 هكتار، وقطاع الخدمات الترفيحية بمساحة 20,44 هكتار بالإضافة إلى مجمع الخدمات الإدارية ومساحات مخصصة لبناء مجمعات بنوك وشركات متنوعة بمساحة 16,67 هكتار. ويتميز المشروع بقرب موقعه من الميناء والمطار والطرق الرئيسية، وقربه من سوق العمل ووجود مساحات ذات طوبوغرافية مستوية. وقد روعي عند تصميم المشروع عدة اعتبارات أهمها أن تكون المنطقة المخصصة

ضمانات وتسهيلات

ويقدم قانون المناطق الحرة رقم 4 لعام 1993 عدة ضمانات وامتيازات للمستثمرين منها ملكية أجنبية للمشروع بنسبة 100٪ وإعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وضرائب الدخل السارية في الجمهورية لمدة خمسة عشر سنة، ويجوز تمديد فترة الإعفاء لمدة لا تزيد عن عشر سنوات، إلى جانب حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى خارج المنطقة الحرة، وعدم وجود قيود على العملة وعلى استخدام واستخدام العمالة

ويتكون المشروع من ثلاث مراحل تضم المرحلة الأولى مساحة 26,0 هكتار خصصت من أجل تطوير وتنمية قرية الشحن الجوي على أن يستفاد من المنشآت والمباني القائمة بعد إجراء التحديث والتحسينات اللازمة لها، وتشمل المرحلة الثانية مساحة 23,0 هكتار وهي امتداد للمرحلة الأولى مع زيادة في المرافق الحكومية والمنشآت، فيما تشغل المرحلة الثالثة مساحة 63 هكتاراً وستنفذ على المدى الطويل بالاستفادة من المساحة المحددة للتوسع المستقبلي لمطار عدن وتطوير الصناعات الخفيفة لقرية الشحن.

مطار عدن الدولي وعلى بعد 4 كيلومترات تقريباً من ميناء الحاويات، وتقدر مساحتها بأكثر من 110 هكتار، ويلعب المطار مع الميناء دوراً هاماً في عمليات التصدير وإعادة التصدير المرتبطة بأنشطة المنطقة الحرة. ويهدف مشروع القرية إلى ربط حركة النقل البحري بحركة الشحن الجوي وذلك من خلال تحديث وتطوير قدرات مطار عدن وتطوير وإدارة قرية دولية للشحن الجوي تنفذ على ثلاث مراحل، وبقدرة مناولة إجمالية 300 ألف طن متري سنوياً قابلة للزيادة.

للتخزين في الجزء القريب من ميناء الحاويات، واختيار الصناعات غير الملوثة للبيئة، واختيار صناعات تتطلب كثافة عمالية، وتخصيص الجزء المحاذي للطريق المؤدي إلى البريقة لبناء الأبراج التجارية والإدارية والسكنية، فضلاً عن ربط مكونات المشروع بطرق رئيسية مناسبة، وإقامة شبكة طرق فرعية كفؤة في إطار وحدات المشروع، وإمكانية إقامة شبكة سكك حديدية تربط أجزاء المشروع بالميناء.

قرية الشحن

وتقع قرية الشحن الجوي جنوب غرب

